عبدالكريم الكندري: قدمت إقرار الذمة المالية لهيئة مكافحة الفساد

قدم النائب د. عبدالكريم الكندري : امس الاحد تحديث اقرار الذمة المالية لدى هيئة مكافحة الفساد اعمالاً للمادة الثانية من قانونها والتي توجب أن يُحدث المقر بيانات كشفه السابق خلال 60 يوماً من نهاية كل 3 سنوات للخاضع الباقي في منصبه وأطالب باقي النواب بضرورة اجراء التحديث.

قال: شهادتي بصباح الخالد مجروحة ونجاحه سيكون من نجاح الكويت

الغانم: زيارة رئيس الحكومة بداية جيدة وتأكيد لتعاون السلطتين

رياض عواد

قال رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم : تشرفت بلقاء سمو رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد وجددت التهنئة لسموه بثقة سمو أمير البلاد تكليفه تشكيل الحكومة الجديدة «.

وأضاف الغانم في تصريح إلى الصحافيين عقب استقباله امس سمو الشيخ صباح الخالد رئيس مجلس الوزراء ، تحدثنا خلال هذا اللقاء «الممتاز» عن أمور عديدة تتعلق بعلاقة السلطتين التشريعية والتنفيذية في المستقبل ، وذلك بناء على توجيه من سمو أمير البلاد عندما جمع رؤساء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية حيث أكد سمو الأمير على تفعيل المادة 50 من الدستور التي تنص على الفصل بين السلطات مع تعاونها .

وأكد الغانم أن زيارة رئيس الحكومة بداية جيدة وتأكيد لتعاون السلطتين ، لافتا إلى أن شهادته في سمو الرئيس مجروحة حيث تربطني به علاقة قديمة داخل وخارج البرلمان .

الرئيس الغانم متحدثا لوسائل لإعلام

وأوضح الغانم أنه أبلغ رئيس الحكومة بأنه سيقوم بكل ما يمكن من أجل المساعدة في نجاحه ونجاح حكومته في تحقيق طموحات أبناء الشعب الكويتي ، مضيفا ان نجاحه هو نجاح للكويت وفشله أو تعطله – لا سمح الله – هو تعطل وفشل لنا جميعا وكان الغانم استقبل في مكتبه أمس سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح.

وجدد الغانم خلال اللقاء تهنئته لسمو الشيخ صباح الخالد بنيل ثقة سمو امير البلاد بتعيينه رئيسا للوزراء وتكليفه بتشكيل الحكومة ، متمنيا له النجاح والتوفيق في تشكيل حكومة متجانسة تضطلع بمسؤولياتها الوطنية بما يصب في مصلحة البلاد والعباد

ومن جهة اخرى بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم امس ببرقية تهنئة إلى رئيس المجلس الوطني الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة صقر غباش سعيد المري وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلاده

رغم إقرار ميزانيتها مبكراً

«الميزانيات»: ضعف في مستوى صرف «الحرس الوطني» على المشاريع

جانب من اجتماعات اللجنة

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان عبدالصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي للحرس الوطني عن السنة المالية المنتهية 2018 / 2019 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه وتبين لها ما يلي :

على الرغم من إقرار مجلس الأمة لباب النفقات الرأسمالية مبكرا والمختص بالمشاريع والآلات والمعدات في آخر 3 سنوات لتسريع عجلة تنفيذ مشاريع الدولة وما يتعلق فيها ، إلا أنه اتضح تدني مستويات الصرف للحرس الوطني فيما يتعلق بمشاريعه الإنشائية والتجهيزات العسكرية من آلات ومعدات. لوحظ وجود اختلالات في استيفاء الإجراءات السابقة للتعاقد والمستمر منذ 3 سنوات من حيث مطابقة المواصفات الفنية أو المضي قدما في إجراءات التعاقد دون استيفاء الضوابط الرقابية ، على مستوى تعزيز البنى التحتية لمعسكراته ومستودعاته ، حيث تبين بأن هناك مشاريع حيوية لم تنفذ حتى تاريخه فضلا عن تأخر تنفيذ بعضها.

أكدت اللجنة على ضرورة التعاون مع الجهات الرقابية في سبيل معالجة الأسباب التي آلت إلى تأخر تنفيذ مثل تلك المشاريع الحيوية ، حيث استعرض الحرس الوطني ما قام به من إجراءات لتسوية تلك الملاحظات وبتأكيد من ديوان المحاسبة في استجابة الجهة لتسويتها ، وتأمل اللجنة مزيدا من التقدم في هذا الأمر.

كما أكدت اللجنة على ضرورة انعكاس ما يرصد في الميزانية من اعتمادات بحيث تتضمن أي تغيرات قد تطرأ على المشاريع والحرص على دراسة متطلبات المشروع منذ بداية طرحها والإسراع في الإجراءات وفق الاشتراطات الرقابية تفاديا لارتفاع تكلفته عند توقيع العقد وتنفيذه.

كما أوضحت اللجنة أن هناك بعض المناقلات المالية التي تمت من بنود كانت مخصصة للشأن العسكري لصالح بنود أخرى ، علما بأن هذه الاعتمادات المنقولة كانت مقيدة في قانون الميزانية بعدم جواز صرفها إلا بالأغراض العسكرية التي خصصت من أجلها.

ومن جانب آخر لاحظت اللجنة زيادة الصرف على بند المصروفات الخاصة حيث أوضحت الجهة بأن السبب في ذلك ما قامت به من تسويات تمت على حساب العهد لتلك المصروفات بناء على طلب سابق من اللجنة. ناقشت اللجنة مصادر تمويل صندوق الحرس والمنشأ وفق قرار وزاري مما قد يشكل وفق رأي ديوان المحاسبة إشكالية قانونية يجب تغطيتها ، وتشمل مصادر التمويل المخالفات الانضباطية إضافة إلى 60% من أرباح الجمعية التعاونية للحرس الوطني وفق إفادة ديوان لمحاسبة في الاجتماع. ورغم مطالبة اللجنة منذ سنوات بوجود التغطية القانونية المناسبة لجميع الجمعيات العسكرية الاستهلاكية والتي أنشئت بناء على قرارات وزارية من جهاتها وهو أمر لا يكفي لإعطاء كياناتها الصفة القانونية السليمة ، إلا أنه مازال مقترح توحيد أنظمة هذه الجمعيات متداولا منذ سنوات طويلة ولم يحسم بعد ، مع عدم خضوعها لرقابة ديوان المحاسبة رغم تقديمه لأدلة قانونية تفيد ذلك ، كما أن هذه الجمعيات لا تخضع أيضا لرقابة أو اشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لأنها لم تنشأ وفق قانون الجمعيات التعاونية وسبق للجنة طرح ذلك في اجتماعاتها السابقة.

الدلال: ما إجراءات وزارة العدل حول حكم محكمة التمييز بشأن تعيينات الخبراء؟

وجه النائب محمد حسين الدلال سؤالا الى وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة

(نص السؤال) صدر حكم محكمة التمييز في الدائرة الإدارية بإلغاء القرارات الإدارية بشغل الوظائف والتعيين للخبراء في إدارة الخبراء التابعة لوزارة العدل والتي طالت إلغاء قرارات بتعيين ما يقارب من (560) من الخبراء المعينين ، وقد تضمن حكم التمييز المذكور حيثيات تؤكد سوء تدبير إدارة الخبراء في الإجراءات التي تمت قبل التعيين وأشار الحكم المذكور إلي مثالب كبيرة تتعلق بالعيوب والنواقص التي طالت قرارات التعيين ، ونظراً للآثار الكبيرة والخطيرة لحكم محكمة التمييز وبالأخص فيما يتعلق بعدد الخبراء المتضررين كما أن الحكم وجه لوماً وطعناً في أداء وزارة العدل وإدارة الخبراء ، لذا يرجى أفادتنا بالتالي:

1 – ما هي إجراءات وزارة العدل للتعامل مع نتائج وآثار حكم محكمة التمييز الإدارية في الطعن رقم 911 لسنة 2019 إداري.

–2 ما هي إجراءات وزارة العدل وموقفها القانوني أتجاه ما تم سابقاً من صرف رواتب أو صدور تقارير من الخبراء الذين شملهم حكم التمييز مع تزويدي بالدراسات القانونية لذلك ومدى سلامة تلك القرارات أو التقارير خاصة أنها تتعلق بقضايا ومصالح أطراف عديدة.

–3 ما هي إجراءات وزارة العدل لحفظ وحماية حقوق الخبراء الذين شملهم حكم محكمة التمييز خاصة وأنهم ليسوا الطرف المتسبب في صدور القرار بالشكل المعيب قانوناً، وكيف سيتم إعطاءهم فرصة أخري للعمل في إدارة الخبراء.

4 – ما هي إجراءات وخطوات وزارة العدل وإدارة الخبراء بشأن أعادة النظر في عملية التعيين الجديد للخبراء في إدارة الخبراء وهل سيتم تقييم وإعادة طرح تصور جديد أساسه الشفافية والجودة والكفاءة في عملية اختيار الخبراء مع تزويدي بالجهة المسؤولة عن القيام بهذا الدور.

5 – ما هي إجراءات وزارة العدل لمحاسبة ومساءلة كل طرف قد سببت في إدارة الخبراء أو غيرها فيما انتهت إليه إجراءات وقرارات تعيين الخبراء والتي تسببت في إلغاء حكم محكمة التمييز لها وكذلك الأضرار بالكثير من الخبراء.